

أثبت الحراك العربي أن الشباب المغربي يمتلك وعيًا سياسياً، ويكتثر بالمسألة الحقوقية والحرفيات أساساً للعيش المشترك وللعقد الاجتماعي. وقد تصدر الشباب المشهد العام للحراك الذي عرفه المغرب، وطالما كانت للشباب المغربي أدوار مهمة في الشأن السياسي، في المقاومة في الحقبة الاستعمارية، وظفت الحركات اليسارية الشباب طليعة للتغيير، كما راهن اليمين على الشباب في التنظيم والتأطير والحداد. ويمثل الشباب المغربي رصيداً استراتيجياً كبيراً، وفي دولة كال المغرب، يجب أن تكون المشاركة السياسية للشباب كثيفة وفعالة، غير أن الإحصائيات الرسمية للمندوبيه السامية للخطيب تفيد بأن 70% من الشباب لا يثقون في جدوى العمل السياسي، بينما يشكل الشباب 40% من الكتلة الناخبة. فالتعامل الانتهازي للأحزاب مع الشباب والشباب يطفو بشكل واضح، ترصد مشكلات الشباب وانتظراتهم، بإدماج الفاعل الشبابي في السياسات العامة شريكاً، كما ظلت المنافسة الحقيقة للشباب ضعيفة جداً إذ لا نجد أي شاب أو شابة تتنافس مع شيوخ الأحزاب في اللائحة الرسمية. هذا الإشكال المعقد راجع للأسباب التالية: ورغم أن، الدولة المغربية بادرت إلى دعم المشاركة السياسية للشباب، وتخفيف سن التصويت في الانتخابات إلى 18 عاماً، ونص دستور 2011 على توسيع مشاركة الشباب، وتعزيزها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والعلمية، ضمن تمثيلية لهم في تقرير أمور الأمة، كما ترتب عنه إسهامات عديدة للشباب في صناعة الأحداث والتفاعل معها، لكن التباطؤ في تفعيل هذا المجلس يصل إلى حد التواطؤ على المكتسبات الدستورية للشباب. ويأتي مشروع "شبابنا هو مستقبل بلادنا" كإحدى مستويات انحرافات - الفضاء الجمعوي للتنمية التشاركية - في سيرورة ومسار التنزيل السليم لمضامين الدستور وتفعيل الآليات الديمقراطية بصفة عامة والحقوق المعاشرة بشكل خاص وكذا الحقوق السياسية في إطار الاشتراك العادل للشباب، لرد الاعتبار للعمل السياسي عن طريق صنع التغيير السياسي في الاستحقاقات التشريعية المقبلة 2021 وتواجد الشباب في مراكز القرار وهذا يعتمد على نسج علاقات متينة وتبئنة كل الفاعلين واشراكم في هذه العملية، مشروع سيجيب على كل التساؤلات والانتظارات خصوصاً لفئة الشباب مع التركيز على المجال القروي